حرب « لا تستطيع ان ترفع راية الامن ورايـة الاصلاح الاجتماعي في آن واحد » . ان السؤال المطروح على اسرائيـل ، بصدد ميزانية وزارة الدفاع ، في رأيه ، ليس سؤالا اقتصاديا ، وانما سؤال سياسي : هل تكف اسرائيل عن « تنمية قوتها العسكرية الى اقصى حد تسمح به امكانياتها البشرية بسبب من القيود الاقتصادية والمالية » او لا تكف ؟ وجواب دايان بالطبع : على اسرائيل الا تكف . والمطلوب ليس تخفيض ميزانية الامن، وانما اتباع سياسة تقشف وجباية المزيد من الضرائب .

ان يوئيل ماركوس يلاحظ في مقالـة نشرهـا في هآرتس (١٩٧١/١١/١٢) ان الصراع على ميزانية الدفاع انما هو في أساسه صراع سياسي يدور من الحمائم والصقور ، بمصطلحات اقتصادية هذه المرة . ان لجنة وزارية قد تشكلت برئاسة غولدا مئير في موضوع ميزانية الدفاع ، وينتظـر بعض المراقبين قرار اللجنة ليروا اية وجهة نظر سوف تنتصر — وجهة نظر العسكريين الداعية لمزيد من عسكرة اسرائيل ، أم وجهة نظر معارضيهم الداعية لمزيد من الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية.

فضيحة عام ١٩٧١ : ووسط زحمة المشاغل الأمنية والصراعات الاقتصادية والاجتماعية انفجرت مؤخرا في الحياة العامة في اسرائيل فضيحة شركة « نتيفي نفط » ، الموكل اليها أمر التنقيب عن النفـط واستخراجه من سيناء ، لتعزز في ذهن المواطن العادي في اسرائيل الشكوك القائمة حول الفساد المستشري في الطبقات العليا التي تحكم الدولة — هذا الفساد الذي بدأت الصحف تكثر من الحديث عنه مؤخرا ، مما حدا بعضو الكنيست زبولون هيمر (من المغدال) الـى تقديم اقتـراح ببحث الموضوع في الكنيست ، ودفع غولدا مئير رئيسة الحكومة ، في صدد دفاعها عن الاوساط الحاكمة ورفضها لبحث الموضوع في الكنيست ، الى القول: « هناك ظواهر سلبية في المجتمع الاسرائيلي لـم نتوقعها في بداية طريقي ، لما كانت لنا دولة في طور التكوين . ولكن لا داعي للمبالغة بشأن مثل هذه الظواهر ... او سحبها على قادة مخلصين في عملهم لا يعيش اي منهم حياة بذخ او اسراف ».

لقد بدأ موضوع شركة « نتيفي نفط » بالتفجر في ابريل من عام ١٩٧١ ، عندما أرسل دافيد نيف ، الذي كان مديرا لشؤون النفط في وزارة التطوير، مذكرة الى وزارة المالية ، اتهم فيها مدير وادارة شركة « نتيفي نفط » بالاهمال والتلاعب بأموال الدولة وغنائم الحرب ، وتلقي وتقديم رشاو مـن والى جهات مستفيدة ، والمح الى استغلال مدير الشركة ، مردخاي فريدمان ، لعلاقته باوسـاط حكومية وعامة نافذة ، في تغطية تلاعبه بأمـوال الدولة وسرقته لغنائم الحرب من معدات التنقيب عن البترول التي تركها الجيش المصري وراءه في عام ١٩٦٧ . وقد حول وزير الماليـة في حينـه المذكرة الى وزير العدل ، الذي كلف محاميا معينا بفحص الموضوع . وكانت النتيجة التي استخلصها هذا المحامي ان هناك امورا تستدعي الريبة في ادارة المدير المذكور لشركة « نتيفي نفط » ، واقتـرح تعيين لجنة تحقيق لهـا حق استجواب شهـود لاستجلاء الوقائع . ولكن وزير العدل ، بدلا من أن يعين لجنة تحقيق ، كلف محاميا آخر باجراء تقص اشمل للموضوع . وقد وضع هذا المحامي، موشيه بن زئيف ، تقريرا مطولا احدث نشره ضجة كبيرة في اوساط الرأي العـام . اذ اتضح مـن التقرير ، والنقاش الذي دار حوله ، ان المبالغ المتحدث عنها تقدر بعشرات الملايين من الليرات الاسرائيلية ، وان هناك علامات استفهام كبيرة حول استعداد بعض الموظفين والضباط الكبـار لتلقي رشاو من نوع معين مـن فريدمان . وبدأ يتكون رأي عام في اسرائيل يدعو الى تشكيـل لجنة تحقيق قضائية عليا لتبحـث في الاتهامـات الموجهة لمدير الشركة وتحقق في علاقاته مع موظفين كبار يحتلون مناصب رفيعة في الدولة. وكان يمكن لهذه القضية ان تكون فقط مجرد قضية اختلاس وسرقات ، والا تتحول الى فضيحة سياسية ، لولا المعارضة الشديدة التي ابداها وزير العدل يعقوب شمشون شابـيرا لتشكيـل اللجنـة ، وادعائه بأن القضية ليست هامة بحيث تتطلـب تشكيل لجنة كهذه ، الامر الذي أثار الشكـوك بأن وزير العدل واشخاصا آخرين في الحكومـة يحاولون التغطية على الموضوع . وقد عقد يوئيل ماركوس في هآرتس (١٩٧١/١١/٨) مقارنة بـين تصرفات الحكومة الراهنة بصدد تشكيل لجنـة تحقيق عليا وبين تصرف حكومة بن غوريون في عام ١٩٦٤ بشأن تشكيل لجنة مشابهة لبحث قضيـة « لافون » ، ملاحظا ان الاشخاص الذين يعارضون تشكيل اللجنة الان هم نفس الاشخـاص الذين